الهيئة المغربية لسوق الرساميل
ⵜⴰⵍⵍⴰⵡⵜ ⵜⴰⵎⵔⵓⴽⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵉⵎⵔⴰⵙⵏ
AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

التدابير ذات الأولوية لسنة 2022

التدابير ذات الأولوية لسنة 2022

في إطار سياسة الاتصال حول توجهاتها الاستراتيجية، تنشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل تدابيرها ذات الأولوية لعام 2022 تماشياً مع خطتها الإستراتيجية الممتدة لثلاث سنوات وبعد مناقشاتها مع المتدخلين في السوق.

قدمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2021، خطتها الاستراتيجية 2021-2023 وأولوياتها لنفس السنة. ويرتكز التوجه المعتمد، في السياق الخاص بالتعافي الاقتصادي، على " سوق الرساميل في خدمة تمويل الانتعاش الاقتصادي". وستكون الأعمال المستوجبة مدفوعة بأربعة مجالات استراتيجية، وهي: تيسير الولوج للتمويل عبر سوق الرساميل ؛ تبني إطار تنظيمي يتلائم وضروريات الإبتكار ؛ تعزيزفعالية المنظومة الجديدة للرقابة من أجل حماية الإدخار ، وتسريع وتيرة تحديث الهيئة إنسجاما مع مخططها للتحول الرقمي. وهكذا، فإن المشاريع المزمع إنجازها سنة 2022 تندرج ضمن هذه المبادئ التوجيهية، كما كان الحال بخصوص الإنجازات التي تم القيام بها سنة 2021، والتي نذكر منها، على وجه الخصوص:

- **تسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى تمويلات سوق الرساميل** من خلال إطلاق، بالتعاون مع شركاء آخرين، عرض للمقاولات الصغرى والمتوسطة، يسمح على وجه الخصوص، بتخفيض التكاليف وتبسيط المساطر؛
- **المساهمة في تطوير سوق الدين الخاص** من خلال تعديلات قانونية وتنظيمية تتيح تبسيط عملية إصدار وتوظيف سندات الاقتراض وتحسين حماية المستثمرين.
- **تفعيل النظام الذي يحكم المرشدين في الاستثمار المالي** من خلال دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل التي، بمجرد اعتمادها، ستُتيح القيام بأولى تسجيلات المرشدين في الاستثمار المالي؛
- **تعزيز الإشراف على السوق والمتدخلين** من خلال تكثيف وتركيز المراقبة.
- **استمرارية الالتزام بالتثقيف المالي**، خاصة من خلال مشاركة الهيئة المغربية لسوق الرساميل في مختلف الفعاليات السنوية للتثقيف المالي ونشر كبسولات متحركة وأدلة حول تشغيل سوق الرساميل.

وقد حددت الهيئة المغربية لسوق الرساميل خمس مجالات عمل ذات أولوية لسنة 2022:

1- تشجيع تمويل المقاولات من خلال السوق في سياق الانتعاش الاقتصادي

في مواجهة احتياجات التمويل الكبيرة للمقاولات الناجمة بشكل خاص عن آثار الأزمة الصحية، تعتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل إطلاق أو مواصلة مجموعة من المشاريع تهدف إلى دعم التمويل بواسطة سوق الرساميل.

- **تسريع ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى سوق الرساميل**

ستعرف سنة 2022، الاستمرار في تشجيع وتبسيط عمليات ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى التمويل عبر سوق الرساميل، خاصة من خلال نشر وتوسيع العرض الموجّه إلى هذه المقاولات. وسيتم بالفعل القيام بإجراءات للتوعية والاتصال تهدف إلى تعريف المقاولات والمهنيين المعنيين بشكل أفضل بهذا العرض. وسيتم كذلك اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحسين وتعديل محتوى هذا العرض لملاءمة الاحتياجات التي سيتم التعبير عنها من قبل هذه المقاولات الصغرى والمتوسطة وتوسيع قاعدة الشركاء لتشمل كل مجموعات المهنيين المتدخّلين في عملية الولوج إلى سوق الرساميل.

وبالموازاة مع ذلك، سيتم إطلاق أشغال تهدف إلى وضع آليات تتيح، من جهة، منح ضمانات لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة التي قد ترغب في الحصول على تمويلات من سوق الرساميل، ومن جهة أخرى، حلولاً تُمكّن من "تجميع / توحيد" حاجيات وعروض التمويل للمقاولات الصغرى والمتوسطة بغرض بلوغ كم من العروض كاف لجذب اهتمام المستثمرين المؤسساتيين وضمان تكفّل أفضل للمخاطر، من خلال صناديق دين المقاولات الصغرى والمتوسطة على سبيل المثال.

إضافة إلى ذلك، سيمكن تفعيل التمويل التعاوني من تعزيز فرص ولوج المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة إلى سوق الرساميل.

- **متابعة تطوير سوق الدين الخاص**

كامتداد للإجراءات المتخذة سنة 2021، تم إدراج العديد من المشاريع الكبرى ضمن أولويات عام 2022:

فتح سوق الدين الخاص في وجه فئات أخرى من المتدخلين لم تكن تستفد سابقا من الفرص المتاحة من قبل هذه السوق. وهكذا، ستتمكن الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بشكل خاص، من المشاركة في الترتيبات اللازمة لتسهيل حصول الجماعات المحلية على تمويلات عبر سوق الرساميل.

تحسين أمن السوق من خلال استحداث أدوات وآليات تسمح للسوق بتقييمٍ أفضلٍ للمخاطر المرتبطة بسندات الدين. وفي هذا الإطار، سيتم العمل بشكل خاص على تشجيع شفافية العمليات وكذا على استخدام التصنيفات وإبرام تعاقدات تستجيب لأعلى المعايير.

- **ترسيخ دور تسيير الأصول في تمويل الاقتصاد**

شرعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2021، في عدة أعمال تهدف إلى رفع وعي المستثمرين والمقاولات التي تسعى إلى الحصول على التمويل، بأدوات التسيير الجماعي (هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، وهيئات التوظيف الجماعي في الرأسمال، وهيئات التوظيف الجماعي العقاري وصناديق التوظيف الجماعي للتسنيد).

وستتم مواصلة هذه الإجراءات سنة 2022 واستكمالها بمبادرات تستهدف عامة الجمهور لغرض تعزيز ولوج الأفراد إلى أدوات الاستثمار الطويلة المدى.

وستولي الهيئة المغربية لسوق الرساميل اهتماما كبيرا لصياغة النصوص التطبيقية للقانون الجديد الذي يحكم هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بهدف إثراء مجموعة المنتجات المعروضة في السوق. كما سترافق الهيئة وزارة الاقتصاد والمالية في تفعيل صناديق الدين التي تم إحداثها بموجب قانون التسنيد وفي تعديل الإطار القانوني لهيئات التوظيف الجماعي في الرأسمال لأجل تعزيز دور هذه الأدوات في تمويل الإنعاش الاقتصادي.

وسيتم سنة 2022، اعتماد مقاربة جديدة تهدف إلى تبسيط إجراءات منح الاعتمادات لهيئات التوظيف الجماعي. وستعتمد هذه المقاربة على توحيد المستندات المقدمة من قبل شركات التسيير عند تقديم طلبات اعتماد هيئات استثمارية جديدة (أنظمة التسيير، وبيان المعلومات، اتفاقيات مع المؤسسات الوديعة، تقارير الخبرة وغيرها ...). وستأخذ الإجراءات الجديدة في الاعتبار أيضًا فئات المستثمرين المستهدفين من قبل الصناديق، مما سيتيح اعتماد إجراءات مُبسّطة للصناديق المخصصة للمستثمرين المؤهلين.

2- تشجيع طرح منتجات مُبتَكرة

لتحقيق هدف إثراء مجموعة الأدوات المالية المتاحة في سوقنا ودعم الابتكار، سيتم الاضطلاع بعدة إجراءات خلال سنة 2022.

- **تفعيل التمويل التعاوني (التمويل الجماعي)**

يمثل التمويل التعاوني حلاً لتمويلٍ بديلٍ للمقاولات ويمكن له المساعدة على إثراء عرض التمويل، لا سيما بالنسبة للمقاولات الناشئة. وبما أن الإطار التشريعي قد تم اعتماده، ستعكف الهيئة المغربية لسوق الرساميل على استكمال النصوص التنظيمية ذات الصلة على أمل استضافة منصات التمويل الجماعي الأولى من فئة الاستثمار خلال عام 2022. وموازاة لذلك، ستساهم الهيئة المغربية لسوق الرساميل وفق مقاربة تشاركية في إنشاء منظومة متكاملة لأنشطة التمويل الجماعي من خلال مجموعة من الإجراءات المرافقة. وسيتمثل الهدف من ذلك في زيادة التوعية بهذا النوع من التمويل التعاوني من خلال إنتاج أدوات تثقيفية للجمهور والمهنيين وتنظيم فعاليات حول المواضيع ذات الصلة.

- **توسيع عرض التمويل التشاركي**

في إطار تفعيل خارطة الطريق للتمويل التشاركي، ومع الاقتراب الوشيك لاعتماد القرارات المتعلقة بشهادات صكوك الاستثمار والتمويل، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2022، الأشغال التي شرعت فيها بمشاركة مع المجلس الأعلى للعلماء، لغرض جعل عملية تسليم رأي المطابقة أكثر مرونة وستقوم بدعم المتدخلين الراغبين في الاستفادة من سبل التمويل الجديدة هذه.

كما سيتم القيام بإجراءات مواكبة لاستكمال مجموعة الأدوات المالية التشاركية بإحداث صناديق الاستثمار التشاركية على غرار هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وستدعم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بورصة الدار البيضاء لأجل إحداث مؤشر تشاركي يؤكد قواعد "فرز" المقاولات المسعّرة.

وبالمثل، سيتم تطوير آلية للرقابة والإشراف على هذا السوق الجديد من خلال وضع قواعد حكامة محددة والتزامات افصاح جديدة.

- **تتبع تطوّر التكنولوجيا المالية (Fintech)**

سيتم إيلاء اهتمام خاص للتكنولوجيا المالية من خلال العديد من الإجراءات التي سيتم تنفيذها سنة 2022 مثل:

- ✓ تخصيص فضاء على الموقع الالكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل لتبادل الآراء بين الجهات الفاعلة العاملة في التكنولوجيات ذات الصلة بالقطاع المالي و الهيئة بشأن المشاريع والنصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة؛
- ✓ إعتماد منهجية (Proof of concept) لتقييم جدوى المشاريع باستخدام على وجه الخصوص، منظومة سلسلة الكتل (Blockchain) لاختبار القيمة المضافة التي قد تُتيحها هذه التقنيات الجديدة لسوق الرساميل عندنا؛
- ✓ وضع دليل موجّه للعموم والمهنيين لغرض شرح هذه المفاهيم والأدوات الجديدة مثل روبو- مستشار (Robo-advisor) وسلسلة الكتل (Blockchain) وعرض العملات الأوّلي (Initial Coin Offering)، إلخ.

3- مواصلة العمل في مجال المالية المستدامة

ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل التزامها بتطوير المالية المستدامة. وستشرع لهذه الغاية، في إطلاق سلسلة أعمال تهدف تعزيز إدراج جوانب الاستدامة ضمن ممارسات الفاعلين في السوق، مُصدرين كانوا أو متدخّلين آخرين، من خلال على وجه الخصوص، إعداد سلسلة من المنشورات في شكل توصيات وأدلة (دليل حول الأنشطة المؤهلة للاستفادة من تمويل الأدوات المالية المستدامة؛ دليل حول العناية الواجب القيام بها من قبل المدققين ومراجعي الحسابات في إطار تتبع إصدارات الاستدامة؛ دليل حول صناديق الاستدامة؛ التوصيات المتعلقة بنشر البصمة الكربونية). وستقوم الهيئة كذلك بتنفيذ أعمال توعية حول الجوانب البيئية والاجتماعية والحكامتية (ESG) وبنشر أداة لتقييم جودة التقارير البيئية والاجتماعية والحكامتية هذه، سيتم تطويرها بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، بهدف دعم تحسين محتوى هذه التقارير الغير المالية.

كما سيتم الشروع في التفكير، خاصة مع الجهات التنظيمية الأخرى للقطاع المالي، لأجل تحديد مقاربة منسقة تهدف إلى تعزيز الادماج التدريجي لتحديات الاستدامة على المستويين القانوني والتنظيمي.

وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل انخراطها في مناقشة المواضيع المتعلقة بالمالية المستدامة على المستويين الإقليمي والدولي، من خلال حضورها في مجلس المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (OICV)، ورئاستها للجنة الإقليمية "افريقيا و الشرق الاوسط" ومشاركتها في مختلف الشبكات التي تهدف إلى تعزيز تنمية المالية المستدامة.

4- تقريب العموم من سوق الرساميل

تمنح الهيئة المغربية لسوق الرساميل مكانة الصدارة لأنشطة التثقيف المالي الموجّهة للجمهور، وخاصة للأشخاص الذاتيين.

- **إطلاق حملة تواصل مع عامة الجمهور**

سيتم سنة 2022 إطلاق استراتيجية التواصل مع عامة الجمهور، التي تم اعتمادها عام 2021. والتي يمكن تجسيدها من خلال سلسلة مشاريع تهدف إلى تعزيز القرب من عامة الجمهور وتوسيع ثقافته المالية. وسيتم اختيار وسائل هذه الحملة لكي تشمل جمهورا عريضا، وذلك من خلال اللجوء إلى قنوات البث الواسع. وقد تم وضع خطة النشر التي تشمل على وجه الخصوص حملة إذاعية، وإنتاج كبسولات بيداغوجية متحركة وحضور قوي عبر الشبكات الاجتماعية والأدوات الرقمية بشكل عام.

- **تحسين نطاق الأعمال الموجّهة للجمهور من خلال اليات تعبئة جديدة**

ولتسهيل مشاركة المدخرين في أسواق الرساميل ودعمهم في مساعيهم الاستثمارية بتقديم المشورة المناسبة لهم، لابد من تعبئة كافة المتدخلين في السوق لهذه الغاية. ومن بين المشاريع ذات الأولوية التي تندرج في هذا المنطق، نذكر مشروع تفعيل خطة العمل المستمدّة من الاتفاقية الإطار للتعاون الموقعة سنة 2021 بين الهيئة المغربية لسوق الرساميل والمجموعة المهنية لبنوك المغرب (GPBM). وقد تم وضع برنامج واسع مشترك يهدف إلى تعزيز الولوج إلى سوق الرساميل، خاصة من خلال برامج للتربية والتكوين والتوعوية، موجهة للجمهور والمقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة وشبكات الأبناك.

وسيساهم لا محالة، الإطلاق المرتقب للمرشدين في الاستثمار المالي، في هذا الجهد المتمثل في التثقيف المالي للمدخرين من خلال تقديم استشارات مهنية وشخصية. وستعمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل على تفعيل هذا النظام الجديد وهي على استعداد لتلقي ومعالجة طلبات التسجيل بمجرد التصديق على الدورية التي تؤطر هذا النشاط.

5- التعامل مع المخاطر الجديدة من خلال نشر أفضل الممارسات والارتكاز على الرقمنة

بفضل اعتماد الأدوات الرقمية الجديدة، ستتمكن الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال سنة 2022 من اكتساب المزيد من الفعالية والنجاعة في سبيل تعزيز الممارسات الجيدة وتحسين تدبير المخاطر.

- **دعم الجهات الفاعلة في تطوير السوق واعتماد أفضل الممارسات**

في إطار المنظومة الجديدة للرقابة، ستشرع الهيئة المغربية لسوق الرساميل في مراجعة مقاربتها للتواصل وتبادل وجهات النظر مع الجمعيات المهنية وترشيدها من خلال تكثيف تلك التبادلات والعمل على اتخاذ إجراءات مُنسّقة بشأن سبل تنمية السوق. كما ستقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل، لغرض نشر الممارسات الجيدة، بإصدار مستندات تتيح توضيح مواضيع معينة مع تقديم توصيات بشأنها وتقاسم مبادئها حولها.

- **تعزيز المراقبة بالاعتماد على الرقمنة**

سيتميز عمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2022، بتكثيف المراقبة المركّزة على المقاولات والبنى التحتية للسوق وتسيير الأصول وأنشطة مسك حسابات السندات، وسيتم ذلك من خلال الجمع بين المهام المراقبة ذات الطابع العام(SCAN) ومهام المراقبة قصيرة الأمد التي التي تهم ظهور مخاطر جديدة (SCRIN) و كدى مهام المراقبة الموضوعاتية القصيرة الأمد(SCOP). بالإضافة إلى ذلك، وبهدف تقاسمها للمبادئ المُعتمدة في بعثات المراقبة وتسهيل إجراءها، ستقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بإمداد الجهات الفاعلة في السوق، بميثاقٍ للمراقبة والتحقيق يحدد الكيفيات العملية في ممارسة مهام المراقبة ويعرض مبادئ السلوك الجيد الذي ينبغي على مأموري الهيئة الالتزام بها، وكذا التصرفات المنتظرة من الجهات الخاضعة للمراقبة.

وبدافع بلوغ أهداف الشمول الرقمي، ستقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل برقمنة أدوات المراقبة والتبادل من خلال (1) استحداث أداة "التحقيقات والتحاليل التجارية " تهدف إلى تحسين تبادل البيانات وتحليلها لأجل تعزيز الإشراف على السوق، (2) توسيع نظام التبادل والإشراف لهيئة السوق (SESAM) لتتبع التطورات التشريعية والتنظيمية و (3) نزع الطابع المادي عن سير بعثات التفتيش من خلال اعتماد تطبيق عبر الويب يكون مكرّساً لذلك.

- **مواصلة العمل في مجال الأمن الالكتروني ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الفساد**

ستسهر الهيئة المغربية لسوق الرساميل على العمل لدعم الجهات الفاعلة في السوق لتعزيز قدرتها على المواجهة السيبرانية وذلك من خلال القيام بأعمال توعية واعداد دليل يهدف إلى الارتقاء بالممارسات الجيدة في مجال حكامة الأمن الالكتروني واعتماد سلوك الامن السيبراني.

وفيما يهم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتوازي مع مبادرة التوعية والدعم للجهات الفاعلة في السوق، سيتم تخصيص سنة 2022، للشروع في المراقبة على أساس مقاربة خريطة المخاطر التي تم اعتمادها سنة 2021، بغية التأكد من المطابقة التقنية وفعالية نظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب للمتدخلين في السوق مقارنةً بالإطار المرجعي لمجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

اما فيما يهم مكافحة الفساد، ستقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتعاون وثيق مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بأعمال توعية لدي الجهات الفاعلة في السوق وبوضع نظام تسييرٍ داخليٍ يقي من الفساد (إيزو 37001).

الهيئة المغربية لسوق الرساميل

ⵜⴰⵍⵍⴰⵡⵜ ⵜⴰⵎⵔⴰⴳⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵉⵙⵎⵓⵜⵏ

AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX